بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة

الضيوف الأعزاء

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

في البداية أود أن أرحب بكم جميعاً في منتدى اتحاد المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية والذي نتشرف باستضافته هذا العام برعاية مصرف قطر المركزي تحت عنوان المصرفية المركزية التنموية، القضايا والافاق والتحديات، و يمثل هذا المنتدى فرصة كبيرة لتبادل المعلومات والخبرات بشأن قضايا التنمية وتطوير آليات التمويل التنموي لمواكبة كافة المتغيرات وفتح افاق جديدة للتعامل.

وأتقدم بالشكر للسادة الضيوف على الحضور والمشاركة في هذا المنتدى متمنيا لهم طيب الإقامة في دولة قطر، ونتطلع الى الاستفادة من ما يتم طرحه من أراء ومقترحات من خلال جلسات هذا المنتدى .

الحضور الكريم

يتناول المنتدى هذا العام موضوعاً في غاية الأهمية، ألا وهو "المصرفية المركزية التنموية ، وتنبع أهميته من أنه يأتي في وقت تحاول فيه البنوك المركزية في العالم إنعاش الاقتصاد والحد من آثار الازمات وتحقيق التوازن المطلوب. وكما تعلمون فإن البنوك المركزية في

معظم الاقتصادات المتقدمة وعدد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة كانت قبل الأزمة المالية العالمية الاخيره تعتبر استقرار الأسعار هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة النقدية، نظراً للاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن النمو الاقتصادي والتنمية إنما يتحققان باستقرار الأسعار؛ مما حدا بصانعي السياسات النقدية إلى تصميم تلك السياسات لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة والمحافظة على استقرار الأسعار، وهو الأمر الذي جعل الدور التنموي للبنوك المركزية دوراً ثانوياً. غير إن الأزمة المالية العالمية الأخيرة والركود الطويل الذي تلاها قد حثت البنوك المركزية على إعادة النظر في الدور التنموي الذي تضطلع به المصرفية المركزية والتأكيد على اهميته، وقد شرع العاملون في المصرفية المركزية في القيام بدور فاعل ومباشر في تحسين البيئة المالية وتأهيلها لخدمة التنمية الاقتصادية، وقد شملت المناقشات المتعلقة بالسياسة النقديّة تطوير النظام المالي لمصلحة الاقتصاد الحقيقي، وقد بدأ الاستقرار المالي في أخذ مكانه بوصفه هدفاً صريحاً للبنوك المركزية.

السادة الحضور

إنّ التأكيد على الدور التنموي كجزء من سياسة البنوك المركزيّة سوف يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ولكن يجب تحديد شروط تلك السياسة بشكل دقيق لتجنب الآثار الجانبية، حيث أن توسيع الصلاحيات قد يؤدي إلى تضارب السياسات التنموية مع السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار، لاسيما وأن البيئة التشغيلية التي تعمل فيها البنوك المركزية قد أصبحت أكثر تعقيداً. ولا بد

من الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الاقتصاد الكلي المحلية؛ و كذلك التطورات الدولية وتداعياتها على الاقتصاد والنظام المالي وذلك من خلال القنوات التجارية والمالية.

كما يجب التركيز على العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي بحيث لا يتأثر الاستقرار المالي من جراء السياسة النقدية مثل تأثير سعر الفائدة على نمو الائتمان وعلى تدفقات راس المال، وتعتبر السياسات الاحترازيّة الكلية ضرورية لتأسيس نظام مالي مرن. كما أن هناك حاجة إلى التنسيق بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات النقدية من أجل توفير مناخ تنموي أفضل.

السيدات والسادة

أن الدور التنموي الذي يضطلع به مصرف قطر المركزي في دعم النمو الاقتصادي في دولة قطر نابع من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي اولت دوراً مهماً للقطاع المالي من أجل التحول إلى اقتصاد متطور. وقد قام مصرف قطر المركزي بالتنسيق مع هيئة التنظيم بمركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية بوضع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٦ من اجل القيام بهذا الدور وترتكز تلك الخطة على اهداف رئيسية تتمثل في تحسين المعايير التنظيمية، وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية، وتعزيز البنية الأساسية للسوق، وحماية المستهلكين والمستثمرين، وبناء رأس المال البشري . ومن أجل ضمان الاستقرار المالي ومساعدة القطاع المالي على القيام بدورة في النمو الاقتصادي؛ يقوم مصرف قطر المركزي بتطبيق معايير بازل ٣ الخاصه بالتنظيم المالي، بالإضافة إلى تطبيق السياسات الاحترازية الكلية المختلفة. وقد ظلت سياستنا النقدية متجانسة، كما نقوم بإدارة السيولة بشكل يضمن توفير التمويل المطلوب للقطاعات

الإنتاجية بهدف دعم النمو وتحقيق التنوع. كما تتم مراجعة اللوائح المالية والسياسات الاحترازية الكلية بهدف تعزيز الاستقرار المالي، ويجري العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وعلى راسها أنظمة المدفوعات والتسويات،

وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء مركز قطر المعلومات الائتمانية وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وكذلك تم اطلاق اول مركز إقليمي لمقاصة العملة الصينية (الرنمبي) في الدوحة.

ووفقاً لاحكام قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢، فقد تولى مصرف قطر المركزي سلطة الاشراف والرقابة على قطاع التامين في الدولة، وقد باشر المصرف مهامه الرقابية والاشرافية على هذا القطاع و اصدر عدداً من القرارات والتعاميم المنظمة وقد كان اخرها التعليمات الخاصة بالتأمين وارشادات الحوكمة وقد بدا العمل بها فعليا في مطلع ابريل الجاري

الحضور الكريم

إن أحد المحاور المهمة التي سيناقشها هذا المنتدى هو دور المؤسسات المالية التنموية في النمو الاقتصادي ؛ حيث تقوم تلك المؤسسات بتحديد المشكلات التي يعاني منها السوق المالي في التمويل وإجراء الترتيبات اللازمة لتوفير التمويل لهذه القطاعات التي تواجه صعوبات في الحصول عليه من المؤسسات المالية .

إن تجربة دولة قطر في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر رائدة ومثالية، حيث يأتي بنك قطر للتنمية في طليعة المؤسسات التي تدعم هذه المشروعات في الدولة وذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات للعملاء وتوفير

خيارات التمويل المختلفة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم نشاطها وتمكينها من النمو والتوسع في أنشطة الصادرات. كما يقوم البنك بتنظيم الجلسات الاستشاريّة وإعداد الدراسات الخاصة بالسوق واستضافة ورش العمل والدورات التدريبية الخاصة بالقطاع. وقد شكّل افتتاح حاضنة قطر للأعمال من قبل معالي رئيس مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ علامة فارقة وذلك بهدف تقديم الدعم المتكامل عالي المستوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة من خلال توفير المساحات المكتبية وورش العمل والمختبرات وخدمات الإنتاج والدعم الفني والإداري وبرامج الإرشاد. وقد أصبحت تلك الحاضنه التي أطلقها بنك قطر للتنمية بالتعاون مع دار الإنماء الاجتماعي إحدى أكبر حاضنات الأعمال المتعددة الاستخدامات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث ما تقدمه من أعمال وخدمات، فقد قامت تلك الحاضنة بتخريج دفعتين من روّاد الأعمال ضمن برنامج ريادة الأعمال، كما قامت باحتضان ٣٣ شركة محلية وتدريب اكثر من ١٠٠ شخص من روّاد الأعمال في عام ٢٠١٤.

وتنفيذاً للسياسات الخاصة بتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات وفقاً لاعلى المستويات والمعايير، فقد قام بنك قطر للتنمية باستحداث نظام النافذه الواحدة وذلك بهدف تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الجهود المبذولة لتقديم خدمه افضل من خلال توفير جميع الموارد المالية والخبرات الفنية والترخيص من مكان واحد.

السادة الحضور

إنني على ثقة بأنّ المناقشات التي ستجرى خلال هذا المنتدى ستقدم وجهات نظر وأفكار عملية هامة لصنع السياسات في المستقبل. كما أن المخرجات الرئيسيّة لهذا المنتدى سوف تعود بالنفع على صناع القرار وينعكس على أعمالهم التنموية.

وفي الختام أتمنى لهذا الملتقى مواصلة النجاح والتوفيق في تحقيق الأهداف المهمة التي يعقد من أجلها، وأرحب مجدداً وبالحضور الكريم متمنياً للسادة الضيوف طيب الإقامة في دولة قطر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،